



بيان صحفي

الحصار الإسرائيلي على قطاع غزة عقاب جماعي يجب رفعه فوراً

يدين التحالف القانوني الدولي من أجل فلسطين مواصلة السلطات الإسرائيلية حصارها المشدد على قطاع غزة، الأمر الذي يعد تهرباً من التزاماتها القانونية الناشئة عن كونها قوة احتلال في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

منذ العام ٢٠٠٧ فرضت السلطات الإسرائيلية حصاراً غير مسبوق على قطاع غزة من البر والبحر والجو، كما شنت خلال تلك السنوات عدة اعتداءات عسكرية فاقمت الأزمة الإنسانية المتصاعدة هناك، وأدت إلى تدمير الهياكل الأساسية وتهالك واسع النطاق في البنى التحتية، عدا عن حرمان السكان من السلع الأساسية إضافة إلى الحرمان من الوصول إلى المياه ومرافق الصرف الصحي عدا عن تضرر نظام الرعاية الصحية بصورة خطيرة وغير مسبوقة، فيما أدى الحصار الاقتصادي في بلوغ الفقر والبطالة مستويات غير مسبوقة بلغت حتى بداية العام الجاري أكثر من ٧٢٪ في صفوف الشباب ممن تتراوح أعمارهم ١٥ إلى ٢٩ عام.

يؤكد التحالف على أن سياسة إسرائيل في حصار غزة تنتهك بصورة صارخة أحكام وقواعد القانون الدولي لحقوق الإنسان والتي تحظر العقوبات الجماعية، كما ينتهك الحصار حقوق السكان الأساسية في الحصول على الرعاية الصحية والتعليم والتنقل وهو ما يتعارض مع التزامات إسرائيل الناشئة عن انضمامها لمعاهدات حقوق الإنسان المختلفة وأبرزها العهد الدولي لحقوق الإنسان السياسية والمدنية.

إن التحالف القانوني الدولي من أجل فلسطين إذ يشير إلى قرار مجلس الأمن رقم ١٨٦٠ الصادر في ٨ يناير ٢٠٠٩، والذي دعا إلى تقديم المساعدات الإنسانية بما فيها الغذاء والدواء والعلاج وتوزيعها بدون عراقيل في غزة، فإنه يدعو المجتمع الدولي إلى القيام بدوره من أجل إلزام "إسرائيل" باحترام التزاماتها بموجب قواعد القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان ورفع الحصار فوراً عن قطاع غزة.

التحالف القانوني الدولي من أجل فلسطين

١٩ سبتمبر ٢٠٢٣